

منظمة العفو الدولية موجز إعلامي

23 أغسطس/آب 2012
رقم الوثيقة: MDE 24/073/2012



المدنيون يدفعون الثمن في المعركة على حلب

حافلة محترقة في حلب في أغسطس/آب 2012 ©Amnesty International

يدفع المدنيون بصورة متزايدة ثمن العنف الذي تشهده المعركة المحتدمة بين قوات الحكومة السورية ومقاتلي المعارضة للسيطرة على حلب، أكبر المدن السورية وعاصمة البلاد الاقتصادية. ويتزايد باطراد استخدام القوات الحكومية للطائرات والمدفعية لضرب المناطق السكنية، وبما يزيد من تعرض السكان المدنيين للأذى.

فقد لقي عشرات المدنيين ممن لا شأن لهم بالنزاع، وبينهم العديد من الأطفال، مصرعهم، بينما لحقت إصابات بعديدين غيرهم، في الأسابيع الأخيرة، نتيجة للقصف الجوي والمدفعي، وللهجمات بقذائف المورتر التي أطلقتها القوات الحكومية على أحياء سكنية. ولقي بعض الضحايا حتفهم في الأماكن نفسها التي سعوا إلى الاحتماء بها عقب اضطرارهم إلى الفرار من منازلهم بسبب القتال.

وأثناء زيارة لتقصي الحقائق قامت بها منظمة العفو الدولية لمدينة حلب، في النصف الأول من أغسطس/آب، واستمرت عشرة أيام، تقصّت المنظمة نحو 30 هجوماً قتل فيها ما يربو على 80 مدنياً ممن لم يشاركوا بصورة مباشرة في الأعمال العدائية، بينما جرح عدد أكبر من هذا أثناءها. ¹ وفي الأغلبية الكاسحة من الحالات، قتل الضحايا أو جرحوا في هجمات شنتها القوات الحكومية، التي انتهكت القانون الإنساني الدولي. فكانت بعض الهجمات عشوائية؛ وبدا أن بعضها كان موجهاً نحو مدنيين أو أهداف مدنية. وفي بعض الحالات، لم يكن بالإمكان تحديد مصدر الهجمات.

وقد كان مندوب منظمة العفو الدولية شاهداً، بصورة يومية، على سلسلة من الضربات الجوية والقصف المدفعي من جانب القوات الحكومية في أجزاء مختلفة من المدينة. وكثيراً ما لم تميّز الهجمات بين مقاتلي المعارضة والسكان المدنيين، وبدأت موجّهة بصورة عامة نحو الأحياء الخاضعة للسيطرة الفعلية لمقاتلي المعارضة و/أو تلك التي كان مقاتلو المعارضة يتخذون منها معاقل لعملياتهم، عوضاً عن

توجيهها نحو أهداف عسكرية محددة. وقد أدى الاستخدام غير الدقيق للذخائر- سواء منها القنابل والصواريخ المحمولة جواً، أو قذائف المدفعية والهاون- والغياب الواضح للحرص على الحفاظ على أرواح المدنيين، إلى أعداد متزايدة من الإصابات في صفوف المدنيين، ويعكس، على ما بدا، تجاهلاً مثيراً للقلق لقواعد القانون الإنساني الدولي، ولضرورة حماية المدنيين.

إن وجود المقاتلين والأهداف العسكرية وسط المناطق الحضرية المأهولة بالسكان قد فاقم من خطر إلحاق الأذى بالسكان المدنيين. فثمة عشرات من جماعات المعارضة المسلحة، المؤلفة من فارين من الجيش السوري ومن متطوعين، تشارك في القتال في حلب. والعديد من هذه يقاتل تحت راية "الجيش السوري الحر"، ولكنها في واقع الحال على صلة واهية بهذا الجيش وتعمل بصورة مستقلة عنه إلى حد كبير، وعن بعضها البعض.²

وفضلاً عن مقتل المدنيين نتيجة للهجمات وللمواجهات المسلحة في سياق النزاع المسلح، طرأت زيادة في أعداد القتلى بين المعتقلين المدنيين والمقاتلين الأسرى. فقد كان يعثر، كل بضعة أيام، على أطراف المدينة، بالقرب من المقر الرئيسي لمخابرات سلاح الجو، على جثث رجال معظمهم من الشبان وأيديهم مكبلة وعلى أجسادهم علامات التعذيب. وتشعر منظمة العفو بالذعر الشديد جراء نمط الإعدامات خارج نطاق القضاء والإعدامات دون محاكمة هذه التي تتم على يد جميع أطراف النزاع، والذي يبدو أنه في تصاعد مستمر.

الضربات الجوية

استهدفت الضربات الجوية اليومية في معظم الأحيان الأحياء الخاضعة للسيطرة الفعلية لمقاتلي المعارضة والأغلبية الساحقة من الضحايا هم من المدنيين غير المشاركين في القتال، ومعظمهم من الأطفال. وقتل هؤلاء في بيوتهم أو عندما غامروا بالخروج، وغالباً لشراء الطعام.



من بين الضحايا 10 من أفراد عائلة الكيالي- سبعة منهم أطفال- وقتل هؤلاء عندما دمر القصف الجوي بالكامل بيوتهم المكونة من طابقين متجاورين في حي الصخور، شمال شرقي المدينة، مساء 6 أغسطس/آب. ولم ينج أي من سكان البيتين ممن كانوا داخل منازلهم.

قنبلة من حقبة الاتحاد السوفيتي، غير موجهة لم تنفجر، عثر عليها في حي الصخور في أغسطس/آب 2012

© Amnesty International

ففي أحد البيوت، قتلت أسماء كيالي، البالغة من العمر 25 سنة، مع أطفالها الثلاثة- ابنتها كوثر وفاطمة، البالغتين من العمر تسع وسبع سنوات، وابنها أحمد، البالغ من العمر أربع سنوات- وكذلك شقيق زوجها، محمد عبد اللطيف الكيالي، البالغ من العمر 24 سنة، وابنه البالغ من العمر أربع سنوات كذلك، ويدعى أحمد أيضاً. وأبلغ زوج أسماء المكلوم منظمة العفو الدولية أنه كان في عمله عندما قصف بيته:

"عندما ذهبت إلى العمل، لم أكن أفكر أبداً بأن هذه ستكون الأخيرة التي أرى فيها عائلتي. فقدت أعز الناس إلي، أطفالي وزوجتي وأخي وأبناء عمي، الجميع."

في البيت المجاور، قتلت صفية كيالي، البالغة من العمر 55 سنة، مع ابنتها لبيبة، 25 سنة، وابنها مصطفى، 17، وحفيدها محمد، البالغ من العمر 12 سنة. وأبلغ شقيق صفية كيالي الخطيب، الذي يعيش في البيت المجاور، منظمة العفو الدولية ما يلي:



"كانت الساعة حوالي 2.15 من بعد الظهر. وكنت في البيت. وفجأة كان هناك دوي قوي واهتز كل ما حولي. هرعت لأفتح الباب الخارجي لبيتي ولكنني لم أستطع أن أرى شيئاً، إذ كان الغبار كثيفاً للغاية. وعندما بدأت أرى من خلال الغبار، رأيت أن بيت أبنائي وبيت أختي قد تحولا إلى ركام. ولم يكن هناك أحد، فقد هرب الجيران. خرجت لأبحث عن يساعدي في العثور على جرافة لإزالة الانقاض والبحث عن أقاربي؛ كنت أمل في أن أجدهم أحياء، ولكنني كنت أعلم في أعماقي أن من المستحيل العثور على أحد حياً؛ فقد جرى مسح البيتين عن وجه الأرض

قُتل أحمد كيالي، البالغ من العمر أربع سنوات، مع أمه وأخته وعمه وابن

عمه، عندما دُمر منزله بقصف جوي من قبل الجيش السوري في 6

أغسطس/آب 2012. وقد قتل محمد على كئالي، البالغ من العمر 12 عاماً،

وأصبحت في الوقت نفسه

مدرسة كان مقاتلو المعارضة يقيمون فيها في الشارع الواقع خلف بيوت عائلة الكيالي. وفي اليوم التالي، شاهدت منظمة العفو الدولية في ساحة المدرسة قنبلة غير منفجرة (قنبلة متشظية غير موجهة من صنع الحقة السوفياتية وطراز 100-120-OFAB)، قال المقاتلون إنها سقطت على المدرسة في الوقت نفسه الذي ضربت فيه بيوت عائلة الكيالي. ويعتقد أن قنابل من النوع نفسه ضربت بيتي العائلة. إن القنابل غير الموجهة غير دقيقة، ولذا فهي ليست مناسبة للاستخدام في المناطق الحضرية، حيث يمكن أن تتسبب بإصابات بين المدنيين.

بعد حوالي نصف ساعة من بعد ظهر 6 أغسطس/آب، قتل وجرح مديون آخرون في جزء آخر من المدينة، في حي بستان القصر، في ضربة جوية أخرى - ومرة أخرى، كان معظم هؤلاء من الأطفال. إذ قتل سبعة من أفراد عائلة قريبة كانوا يعيشون في الطابق العلوي من المبنى الذي قصف، بينما جرح عدة أشخاص آخرين، ثلاثة منهم كانت جراحهم خطيرة. ولقي عبد اللطيف قريبة، وهو مهندس لتقانة المعلومات يبلغ من العمر 43 سنة، وزوجته وهيبة، البالغة من العمر 37 سنة، مع ابنتهما براء، البالغة من العمر 10 سنوات، وابناهما حاتم، البالغ من العمر 16 سنة، ومحمود، 17 سنة. وفقدت ابنتهما زهرة، البالغة من العمر 14 سنة، إحدى عينيها، بينما أصيبت بجروح أخرى خطيرة. وقتلت ابنة عمهم تغريد، وهي فتاة صغيرة في الثامنة من العمر، وكذلك أخواها يوسف، البالغ من العمر 18 شهراً، بينما أصيب والدهما بجروح.

وعندما زارت منظمة العفو الدولية الموقع، بعد بضع ساعات من القصف، كان الأقارب والجيران لا يزالون يحاولون جاهدين العثور على أحد الأطفال. وعثر على جثة الطفل في نهاية المطاف عقب ثلاثة أيام في مبنى قريب، حيث قذفت به قوة الانفجار. وأبلغ أحد الجيران ممن شاهدوا القصف منظمة العفو الدولية ما يلي:

"وجدنا أطرافاً بترت من أجسام الضحايا. بينما انشطر جسم الأم إلى نصفين. وكانت الطائرة قد قامت بعملية إغارة وألقت ما لا يقل عن صاروخين أعلى الطريق، وأصاب أحدهما بناية وقتل طفلاً. ثم عادت وتجاوزت البيت، واستدارت عائدة وقصفت المبنى، قتلت وجرحت عدداً كبيراً من أفراد عائلة قريبة. كان هؤلاء المساكين يجلسون وحسب في بيوتهم، ولم يكن لهم أية صلة بالحرب. كيف يمكن للقوات الحكومية السورية استخدام الطائرات الحربية ضد مدنيين أبرياء؟ ليست لدينا طريقة نحمي بها عائلاتنا من مثل هذا القصف العشوائي؛ ولا نعرف متى وأين سيسقط الصاروخ التالي؛ لسنا آمنين حتى في بيوتنا."

وعقب ثلاثة أيام، أبلغ أحد الأقرباء منظمة العفو الدولية أنه لم يملك الشجاعة بعد لإخبار زهرة بأن والديها وأطفالهم قد قتلوا جميعاً: "تعرف أن ابني عمها قتل، وسألت عن عائلتها، ولكنني لم أستطع أن أجبر نفسي على إخبارها."

وتعرض مديون فروا من منازلهم بسبب القتال لهجمات في الأماكن التي انتقلوا إليها بحثاً عن الأمان. فقتل طفلان، وهما داليا حمدون البالغة من العمر 16 سنة وشقيقها البالغ من العمر 17 سنة، وجرح أربعة من أقاربهما بعد ظهر 5 أغسطس/آب عندما أصيبت المدرسة التي لجأوا إليها بصاروخ. وأبلغ مقيم في حي الشيخ خضر، حيث تقع المدرسة، منظمة العفو الدولية، وكان قد شاهد الهجوم، ما يلي: "حطت الطائرة على ارتفاع منخفض وأطلقت عدة صواريخ. أصاب اثنان، وربما ثلاثة، منها المدرسة، بينما سقط آخر في الشارع القريب. كان ذلك بعد الخامسة بدقائق قليلة."

وتعرض مستشفى دار الشفاء، الواقع في حي الشعار في المنطقة الشرقية من المدينة والذي دأب على تقديم الإسعافات الأولية لمن يصابون في مثل هذه الهجمات، هو نفسه للقصف الجوي مرتين خلال ثلاثة أيام. وأبلغ طبيب في المستشفى منظمة العفو الدولية أن هجمات 12 و14 أغسطس/آب أدت إلى مقتل وإصابة عدة مدنيين بالقرب من مدخل المستشفى، وألحقت أضراراً بالطوابق العليا من المبنى. وقبل الهجمات بأيام قليلة، أبلغ أطباء منظمة العفو الدولية أنهم حاولوا إخلاء المرضى فوراً عقب تقديم

الإسعافات الأولية لهم، سواء من أجل الحفاظ على ما بين أيديهم من موارد ضئيلة لمعالجة الحالات الطارئة، أو بسبب خشيتهم من تعرض المشفى لهجمات. ويعالج المشفى المدنيين والمقاتلين على السواء. وعندما زارت منظمة العفو الدولية المشفى قبل أيام من الهجمات، كان هناك بين المرضى طفلان صغيران يعانيان من مرض "أنيميا البحر الأبيض المتوسط"، ويحتاجان إلى نقل الدم إليهما. ونفذت الهجمات على المشفى باستخدام صواريخ S5 روسية الصنع، كما كانت تشير بقايا الصواريخ التي عثر عليها عقب الهجمات. ومع أن هذه الصواريخ معروفة بعدم دقتها، إلا أنه من الممكن توجيهها إلى مبان بعينها. وتشير حقيقة أن هجومين من هذا القبيل قد شنا على المشفى في غضون ثلاثة أيام إلى استهدافه بصورة متعمدة، ما يشكل انتهاكاً صارخاً للحظر المفروض بموجب القانون الإنساني الدولي على الهجمات ضد المستشفيات والعاملين الطبيين.

القصف المدفعي وبالهاونات

استخدمت القوات الحكومية السورية في حلب، وفي مدن أخرى في مختلف أرجاء سورية، المدفعية والهاونات لقصف أحياء مدنية مأهولة، ما أدى إلى مقتل عشرات المدنيين وجرح عدد أكبر منهم. وهذه أسلحة غير دقيقة وغير ملائمة البتة للاستخدام في قتال المدن. ويرقى استخدامها المتكرر لقصف المناطق المدنية إلى مرتبة شن هجمات عشوائية، ويشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.



إذ قتل أربعة من أفراد عائلة الهندي- وهم طفلة صغيرة وجدتها وعمتها وعمها- وجرح عدة أشخاص آخرين عندما أصابت قذيفة مدفع بيتهم في منطقة القطرجي من حي طريق الباب، إلى الشرق من وسط المدينة، في ليلة 8/7 أغسطس/آب، حوالي الساعة 1.40 فجراً. حيث انفجرت قذيفة المدفع بقرب الباب الخارجي للبيت واندفعت الشظايا إلى فناء البيت وأصابت بعض الغرف المحاذية للفناء. وداخل البيت، وجدت منظمة العفو الدولية شظية من قذيفة وقد علقت بناموسية كانت تغطي سرير الطفلة سناء، التي كانت نائمة في إحدى الغرف المحاذية للفناء. وفي الغرفة نفسها، كان الفراش الذي كان شقيقها عبد السلام، البالغ من العمر سنتين، ينام فيه ملطخاً بالدماء. وكان الطفل في المشفى يعاني من إصابات بعدة شظايا ويكافح من أجل البقاء. بينما قتلت جدة الطفلين، البالغة من العمر 85 سنة، وتدعى نديمة شيخة، في الهجوم ومعها ابنتها أمينة الهندي، البالغة من العمر 55 سنة، وزوجها يوسف حموده، وهو في الخامسة والخمسين أيضاً. وأصيب والد الطفلين بعدة جروح جراء إصابتها بشظايا في رأسها وجسمها. وأبلغ والد الطفلين منظمة العفو الدولية ما يلي:

دمار خلفه القصف على أحد المنازل في حي طريق الباب في أغسطس/آب 2012.



أحد الآباء يحمل قطعة من الشظية التي قتلت ابنته الرضيعة، سناء هندي، عندما أصابت قذيفة المدفعية منزلهم في منطقة القطرجي في حي طريق الباب في ليلة السابع أو الثامن من أغسطس/آب 2012. ©Amnesty International.

فقد صلاح سوري، البالغ من العمر ست سنوات، يده عندما أصابت قذيفة المدفعية منزل عائلته، وقتلت أخيه فايد سوري، البالغ من العمر، ثلاث سنوات، في 9 أغسطس/آب 2012. ©Amnesty .

"ما الذي أصابنا؟ لماذا نقصف في بيوتنا؟ لقد مضت طفاتي الصغيرة، ومن الممكن أن لا يتمكن ابني وزوجتي من النجاة، وقتلت والدتي التي كانت بصحة ممتازة. لماذا هذه الهجمات. ليس من مقاتلين هنا. بل سكان عاديون. شقيقتي وزوجها فرا من بيتهما بسبب القتال هناك [في منطقة باب النيرب]. جاء هنا بحثاً عن الأمان، ولكن بدلاً من ذلك، وجدا الموت."

وطبقاً لسكان آخرين، لم يكن هناك مقاتلون تابعون للمعارضة في الحي، وعندما زار مندوب منظمة العفو الدولية المنطقة، لم يشاهد أي حضور مرئي لمقاتلي المعارضة. كما لم يكن هناك أي حضور منظور للقوات الحكومية، التي بدأ أنها قد انسحبت من هذا الحي ومن أحياء أخرى تحيط بالمناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وكان الحال بالمثل في أحياء أخرى قصفت في الآونة الأخيرة، بما فيها أحياء قتل وأصيب فيها مدنيون كانوا يصطفون لشراء الخبز (أنظر ما يلي).

وكثيراً ما أصابت عمليات قصف مماثلة لأحياء كانت تضم مقاتلين للمعارضة بيوتاً مدنية، عوضاً عن مقرات مقاتلي المعارضة أو مواقعهم. ففي حي الفردوس، جنوب المدينة، أصابت قذيفة مدفع مساء 9 أغسطس/آب منزل عائلة السوري، فقتلت صبياً يبلغ من العمر ثلاث سنوات ويدعى فادي السوري، وأصابت ثلاثة أطفال آخرين بجروح بليغة. إذ فقد شقيق فادي، ويدعى صلاح وهو في السادسة، يده اليسرى؛ بينما فقد ابن عم الطفل، شام الدين وهو في السابعة، عدداً من أصابع قدميه؛ وأصيبت شقيقته ليلي، البالغة من العمر 17 سنة، بجرح خطير في ساقها ربما يؤدي إلى بترها.

وأدى قصف سبق ذلك في سوق الحي، في 27 يوليو/تموز، إلى مقتل نحو 20 شخصاً وجرح العشرات، معظمهم من الشبان. وأبلغ سكان محليون شاهدوا المجزرة منظمة العفو الدولية أن معظم الإصابات تسببت عن ضربة ثانية وقعت عقب أربع دقائق من عملية القصف الأولى، وكان المنقذون والمتفرجون قد احتشدوا في موقع الضربة الأولى.

كما أدت عمليات القصف المدفعي وقذائف الهاون التي وجهتها القوات الحكومية إلى المناطق ذات الحضور الكثيف لمقاتلي المعارضة، في كثير من الأحيان، إلى قتل وجرح سكان ومارة مدنيين. ففي مساء 6 أغسطس/آب، قتل جميل حارس، البالغ من العمر 17 سنة، وجاره حمزة شعبان، بينما جرح 12 رجلاً آخر، بمن فيهم عم جميل البالغ من العمر 46 عاماً، الذي فقد يده، عندما انفجرت قذيفة بالقرب منهم وهم واقفون على الرصيف خارج بيوتهم في حي سيف الدولة. وأبلغ أحد من جرحوا منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا في الشارع خارج بيوتنا ننتظر الأذان،³ لأنه لم تكن هناك كهرباء في المنطقة ولا نستطيع سماع صوت المؤذن من داخل البيوت."

وأبلغ رجل ثان فقد قدمه في الانفجار منظمة العفو الدولية ما يلي:
"كنت عائداً إلى البيت من العمل؛ وكان ذلك قبل الإفطار بقليل.⁴ وفجأة بدأ القصف وأصبت في ساقِي."

وأبلغ الأطباء الذين عالجوا الرجل الخمسيني منظمة العفو الدولية أن الشظية التي أصيب بها قدمه الأيسر أدت إلى قطعها تماماً.

وأبلغ سائق تكسي ساعد في إنقاذ بعض الجرحى منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنت أقود سيارتي عائداً إلى البيت لتناول طعام الإفطار مع أسرتي، وعندما اقتربت من البيت، سمعت صوت قصف قريب بالمدفعية فأوقفت السيارة للبحث عن مكان ألجأ إليه. ثم سقطت قذيفة مدفع قريباً مني، تبعثها ثانية قتلت وجرحت أشخاصاً. كان الدم واللحم البشري في كل مكان. فنقلنا أحد الجرحى إلى المشفى."

وتحدثت منظمة العفو الدولية، على انفراد، إلى أربعة شهود قالوا إنه لم يقع صدام مسلح وإنه لم يكن هناك مقاتلون



تابعون للمعارضة بالقرب من الموقع الذي قصف بالمدفعية وقتل وجرح هؤلاء المدنيين.

وتعرض حي بستان القصر
والمناطق المحيطة به،
الخاضعة للمعارضة، على
نحو متكرر للقصف

الغرفة في منزل عائلة الحموي في
حي الكلاسة حيث قُتل أحمد الحموي،
15 عاماً، بقذيفة في ليلة السابع من
أغسطس/آب 2012. ©Amnesty

بقايا قذيفة مورتار عثر عليها في منزل
عائلة الحموي. ©Amnesty
International

المدفعي والتفجيرات في الأسابيع الأخيرة. وأدى انفجار إحدى المقذوفات العديدة، وهي قذيفة هاون ضربت حي الكلاسة القريب، إلى مقتل الصبي أحمد حموي، البالغ من العمر 15 سنة، وهو موجود في بيته مع أمه وأولادها حوالي منتصف ليلة 7 أغسطس/آب. وأطلع أقرباء الصبي منظمة العفو الدولية، في البيت، على مخلفات قذيفة هاون انفجرت في الفناء وتطايرت شظاياها لتدخل إحدى الغرف المجاورة للفناء، التي كان أحمد يجلس فيها. وكان أقارب للعائلة من بستان القصر قد فروا من بيوتهم بسبب القصف ولجأوا إلى البيت الذي أصيب.

وفي حي المشاركة القريب، أصيبت شقة عائلة الفداوي الواقعة في الطابق الثالث بما بدا أنه قذيفة مدفعية مساء 10 أغسطس/آب. وقتلت نتيجة القصف راية فداوي، البالغة من العمر 12 سنة ووالدها حسين فداوي، بينما جرح اثنان من أشقائها الأطفال. وأبلغ جار لهم شاهد الهجوم منظمة العفو الدولية ما يلي:

"وقع القصف قبل الإفطار مباشرة؛ وقذف الانفجار بحسين إلى الشارع. نقل إلى المستشفى، ولكنه توفي بعد ساعات قليلة. وقتل واحد من الأطفال فوراً وجرح اثنان آخران، وأعتقد أن أحدهما فارق الحياة لاحقاً. وطوال الوقت تمر قذائف المدفعية من فوقنا في طريقها إلى بستان القصر؛ وربما كانت إحدى هذه القذائف هي التي أصابت المبنى."

الهجمات على المصطفين لشراء الخبز

مساء 10 أغسطس/آب، سقطت قذيفة مدفع في الشارع خارج أحد المخابز في حي طريق الباب، وأدت إلى قتل وجرح عدد من سكان الحي كانوا مصطفين لشراء الخبز. وتعاني حلب من نقص في الخبز، في الوقت الحاضر، حيث يصطف الناس في صفوف طويلة خارج المخابز، ليل نهار. وكانت برك من الدم لا تزال مرئية في الشارع بالقرب من المخبر عندما زارت منظمة العفو الدولية المنطقة في الصباح التالي. وأبلغ أطباء في مشفى دار الشفاء القريب، الذي استهدف بالقصف عقب يومين، منظمة العفو الدولية أنهم تلقوا جثث 14 شخصاً- هم تسعة رجال وامرأة واحدة



سكان حلب يصتفون خارج أحد الأفران لشراء الخبز،
أغسطس/آب 2012. ©Amnesty International

وأربعة أطفال- قتلوا نتيجة القصف، وأنهم عالجوا 24 مصاباً.

وبين من قتلوا يوسف درخشاني، البالغ من العمر 29 سنة. وأبلغ أحد أقاربه منظمة العفو الدولية أنه فارق الحياة على الفور عندما تسببت شظايا قذيفة بجروح بليغة في رأسه. وأبلغ صبي يبلغ من العمر 12 سنة ولحقت برأسه إصابة طفيفة، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنت أنتظر دوري لشراء الخبز عندما انفجرت القنبلة. لم أر القذيفة. راح الناس يتساقطون ويهربون ويصرخون. وسقط أشخاص عديدون. كان رأسي ينزف وكنت خائفاً كثيراً، ولكنني بخير الآن."

وقال شخص آخر من سكان المنطقة:

"كان هناك رجل ومعه طفلان، لا أدري إذا كانا طفليه أم طفلاً أخيه أو أخته، وكان عمرهما حوالي 12 و7؛ ولقي الثلاثة مصرعهم؛ ولكنني لا أعرفهم؛ لم يكونوا من المقيمين في الحي؛ لا بد وأنهم جاءوا من حي آخر لشراء الخبز. بعض الناس ليس لديهم خبز في أحيائهم."

في الليلة التالية، حوالي الساعة 3 فجراً، قتل وجرح المزيد من المدنيين في عملية قصف أخرى بالقرب من مصطفيين لشراء الخبز في حي الشيخ سعيد. وأبلغ سكان ساعدوا في جهود الإنقاذ منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن خمسة أشخاص قتلوا بينما جرح عدة أشخاص آخرين. وقال أحدهم إنه رأى إصابات مرعبة، بما في ذلك رجل ميتورة. وكان بين الضحايا الطفلة كفاح سمرة، 13 سنة، وشقيقها زكريا، 11 سنة. وأبلغ والد الطفلين منظمة العفو الدولية:

"كان الطفلان ينتظران لشراء الخبز للسحور⁵ عشر على جثة ابنتي بجانب جثة امرأة من الحي. أصيبت كلاهما بشظايا في الرأس وقتلنا على الفور. وأصيب ابني في رأسه أيضاً وتوفي في الحال. كانت هذه أول مرة يشن فيها هجوم على المنطقة. لم يحدث أي شيء هنا من قبل. ليس لدينا جيش حر هنا، ولا قتال. لماذا هذه الهجمات التي تقتل الناس الأبرياء؟"

ضحية ثالثة من ضحايا الحادثة كانت باسمه رستم، وهي أم لأحد عشر طفلاً في أواخر الثلاثينات. قال أحد الجيران لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان زوجها محتجزاً طيلة السنة والنصف التي مضت ولم يعلم أحد عنه شيئاً. والآن ذهبت هي أيضاً. ما الذي سيحدث للأطفال؟ لماذا حدث هذا؟ كانت تنتظر شراء الخبز لإطعام أطفالها وحسب."

وقال مقيمون في منطقتي طريق الباب والشيخ سعيد، على السواء، إنهم ليسوا على علم بوجود أنشطة لمقاتلي المعارضة في الحيين. وعندما زارت منظمة العفو الدولية المنطقتين في 11 و12 أغسطس/آب، لم يكن هناك وجود منظور لمقاتلي المعارضة أو للقوات الحكومية. ووصف أحد المقيمين الوضع على النحو التالي:

"قوات الدولة ليست موجودة في المنطقة. ليس هناك شرطة، ولا شرطة سير، ولا سلطات أو إدارة؛ لم يعد هناك جمع للنفايات، ولا من يقدم الخدمات. وليست هناك حتى سيارات إسعاف لنقل المرضى. وكذلك لا وجود لمقاتلي الجيش السوري الحر، ولذا لم نتوقع أي هجمات لأننا وبحسب خبرتنا نعرف أن القصف يطال المناطق التي فيها الجيش الحر. والآن نتعرض نحن للقصف كذلك من قبل الدولة التي يفترض أن تحميها ولا نعلم السبب."



قتل كل من زكريا سمرة، 11 عاماً، وأخته كفاح سمرة، 13 عاماً، بينما ينتظران في الطابور لشراء الخبز عندما انفجرت قذيفة بالقرب من الفرن في حي الشيخ سعد في حلب. ©

عدم احترام القانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب)

يشكل وجود المقاتلين المسلحين في المناطق الحضرية وسير الأعمال العدائية فيها خطراً كامناً متعاضماً على السكان المدنيين، حيث يقع المدنيون في مصيدة تبادل إطلاق النار ويضطرون إلى النزوح قسراً. وقد أقدم كلا جانبي النزاع في مناطق حلب السكنية، سواء القوات الحكومية أو مقاتلي المعارضة، على القيام بأعمال حربية وبشن الهجمات في هذه المناطق، مضاعفين بذلك المخاطر المحيطة بالمدنيين من سكانها. بيد أن وجود المقاتلين في المناطق السكنية لا يعفي الأطراف المتحاربة من التزاماتها باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين إلى حدودها الدنيا. ويهدف القانون الإنساني الدولي، الملزم قانوناً لجميع أطراف النزاع المسلح، إلى تقليص المخاطر على المدنيين إلى الحدود الدنيا، وإلى التخفيف من المعاناة الإنسانية. ويقتضي من الأطراف المتحاربة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على أرواح المدنيين وعدم إلحاق الضرر بالأهداف المدنية.

فعلى الأطراف المتحاربة التزامات باتخاذ الاحتياطات لحماية المدنيين والأهداف المدنية الخاضعة لسيطرتها ضد عقابيل الهجمات من جانب الخصم- إلى أقصى حد ممكن- بما في ذلك تجنب وضع أهداف عسكرية ضمن حدود المناطق المأهولة بالسكان أو بالقرب منها. ويحظر القانون الإنساني الدولي صراحة كذلك استخدام تكتيكات من قبيل اتخاذ "دروع بشرية" لمنع الخصم من مهاجمة أهداف عسكرية. بيد أن عدم تقيد أحد الجانبين بالفصل بين مقاتليه وبين المدنيين والأهداف المدنية لا يعفي الطرف الخصم من التزاماته بمقتضى القانون الإنساني الدولي بتوجيه هجماته ضد المقاتلين والأهداف العسكرية حصراً، وباتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية أثناء الهجمات للحفاظ على أرواح المدنيين وعلى الأهداف المدنية.

ومن الممكن أن تترتب على استخدام وسائل قتالية لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد هجمات عشوائية. وقد أدى الاستخدام الواسع النطاق من جانب القوات السورية الحكومية لأسلحة الميدان، ذات النطاق التدميري الواسع و/أو هامش الخطأ الكبير في إصابة الهدف، أو تلك التي لا يمكن توجيهها نحو أهداف بعينها، مثل قذائف المدفعية والهاون والقنابل والصواريخ غير الموجهة الحرة السقوط، في قصف مناطق مأهولة بالسكان، إلى وقوع أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين. وتشكل مواصلة استخدام مثل هذه الأسلحة في المناطق المدنية، رغم المعرفة التامة بحقيقة أنها قد ألحقت، وستلحق، إصابات عديدة في صفوف المدنيين (وتسبب دماراً هائلاً للأهداف المدنية)، انتهاكاً صريحاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية. ومثل هذه الهجمات عشوائية بطبيعتها ولا تميز بين هدف مدني وآخر عسكري.

وقد استخدم مقاتلو المعارضة، الذي يستخدمون في معظم الأحيان أسلحة خفيفة قصيرة المدى، أسلحة غير دقيقة وحتى عشوائية بطبيعتها أيضاً في بعض الأحيان (كالهاونات والصواريخ المصنوعة محلياً) وشكلت بالمثل خطراً مساوياً على المدنيين.

وتتمثل إحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي في أنه يتعين على جميع الأطراف في نزاع مسلح - وهي في هذه الحالة قوات الحكومة السورية ومقاتلو المعارضة (أي أعضاء "الجيش السوري الحر" وغيره من جماعات المعارضة المسلحة، بغض النظر عما إذا كانت تنتسب إلى الجيش الحر أم لا- أن تميّز، في جميع الأوقات، بين المدنيين والمقاتلين. فمن غير الجائز توجيه الهجمات إلا ضد المقاتلين. وفي حال وجود شكوك بهذا الخصوص، ينبغي افتراض أن الأفراد مدنيون والأهداف مدنية (لا يجوز مهاجمتها).

ويحظر القانون الإنساني الدولي كذلك الهجمات المتعمدة الموجهة ضد مدنيين لا يشاركون في الأعمال القتالية، والهجمات العشوائية (التي لا تميز بين المدنيين والأهداف العسكرية)، والهجمات غير المتناسبة (التي يمكن توقع أن تتسبب في أضرار عرضية مفرطة في صفوف المدنيين بالعللاقة مع الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوخاة منها). وتشكل هذه جرائم حرب. وهذه القواعد جزء من مبدأ "التفريق" (التمييز) الأساسي، الذي ينطبق في جميع الأوقات بلا استثناء. كما تحظر حظراً صريحاً الهجمات على المشافي أو المرافق الطبية.

الانتهاكات ضد المدنيين المعتقلين والمقاتلين الأسرى

تعرض المدنيون في حلب، التي شهدت حتى قبل أسابيع فقط احتجاجات غير عنيفة مناهضة للحكومة، لحمولات قمع وحشية على أيدي القوات الحكومية لفترة زمنية طويلة. وقد زاد اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية ومقاتلي المعارضة في الآونة الأخيرة من خطر الانتهاكات بصورة دراماتيكية- بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة- إضافة إلى هجمات تارية أخرى شنتها القوات الحكومية وقوات المعارضة، على السواء.

إن القانون الإنساني الدولي، ولا سيما المادة المشتركة 3 لاتفاقيات جنيف، يحظر صراحة "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب؛" وكذلك "الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة" للأشخاص المعتقلين، سواء أكانوا مدنيين أم مقاتلين أسرى.

وتعتبر عمليات القتل المتعمد للمدنيين المحتجزين والمقاتلين الأسرى انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وتشكل جرائم حرب. وبالمثل، لا يمكن، في أي وقت من الأوقات، تبرير التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، تحت أي ظرف استثنائي، كائناً ما كان. ولا تبرر حقيقة أن أحد أطراف النزاع قد ارتكب مثل هذه الجرائم، بأي شكل من الأشكال، ارتكاب جرائم مماثلة من قبل الأطراف الأخرى. ومنظمة العفو الدولية تواصل تقصي تقارير تلقّتها عن انتهاكات وقعت ضد المعتقلين المدنيين والمقاتلين الأسرى.

عمليات الإعدام دون محاكمة على يد القوات الحكومية

مع امتداد القتال إلى أجزاء من المدينة في الأسابيع الأخيرة ازدادت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة على يد القوات الحكومية ضد مدنيين لا يشاركون في القتال زيادة حادة. فقد عثر في كثير من الأحيان على جثث أشخاص، معظمهم من الشبان، ملقاة في حي الزهراء وفي المناطق الشمالية الغربية من المدينة، بينما كانت أيديهم مكبلة واستقرت عيارات نارية في رؤوسهم. والمنطقة تضم المقر الرئيسي لمخابرات سلاح الجو السيئة السمعة، وتخضع بالكامل لسيطرة القوات الحكومية. والعديد من الضحايا هم من الناشطين المعروفين أو المشتبه بهم ممن انخرطوا في الاحتجاجات المناهضة للحكومة و/أو في شبكات للتضامن تقدم أعمال الإغاثة والرعاية الطبية لضحايا القمع الحكومي ولمن نزحوا بسبب النزاع.⁶

وبصورة عامة، أبدت العائلات التي قبض على أقرباء لها على أيدي منتسبي مخابرات سلاح الجو ووجدت جثثهم لاحقاً في حي الزهراء عدم رغبتها في الحديث عن الأمر خوفاً من أن يواجه أقارب لهم مصيراً مماثلاً. وفي ضوء المعاملة التي تلقّاها أقارب هؤلاء، ونظراً للزيادة التي شهدتها الفترة الأخيرة في مثل هذه الحالات، فإن مخاوفهم تبدو في مكانها.

بيد أن منظمة العفو الدولية قد حصلت على معلومات بشأن بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، اقتحمت مجموعة من الرجال، ما بين الساعة 10.30 والساعة 11 من مساء 10 أغسطس/آب، منزل عائلة الريحاوي في حي الزهراء وقبضت على جميع الرجال الموجودين: وهم سعد الدين ريحاوي، وهو مدرس؛ وابناه، محمود ومازن، وكلاهما طالبان وبيبلغان من العمر 20 و18 سنة. وفي اليوم التالي، عثر على جثث الرجال الثلاثة، ومعها جثتان أخريان محروقتان، في سيارة العائلة في المنطقة. وكانت أيديهم موثوقة خلف ظهورهم وقد استقرت رصاصات في رؤوسهم. وأبلغ اصدقاء للشبابين منظمة العفو الدولية أنهما كانا ناشطين في حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة، وانخرطا في الآونة الأخيرة في شبكة التضامن والإغاثة، حيث كانا يقومان بأعمال تطوعية في المدارس التي كانت تؤوي النازحين من حمص بسبب النزاع. وأبلغ قريب للعائلة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"عندما اقتحم الرجال الشقة، علمت العائلة بأنهم يمكن أن يكونوا من ضباط مخابرات سلاح الجو، نظراً لكونها قوة الأمن الرئيسية التي تعمل في المنطقة. وكان محمود على الإنترنت. ومثل شبان عديدين في سنه، كان يكتب تعليقات مناهضة للحكومة على "الفيس بوك" وما شابه ذلك. تفحص الرجال الحاسوب المحمول وأخذوه معهم. واقتادوا الصبيين ووالدهما أسفل الدرج، ثم عادوا لتفتيش الشقة. وغادروا بعد ذلك ومعهم الشبان ووالدهما وسيارة العائلة، التي كانت مركونة بجانب البيت. وأبلغنا الجيران بأنهم عادوا حوالي الساعة 3 فجراً وفتشوا الشقة مرة أخرى. وفي اليوم التالي، اتصل شخص غريب ليقول إنه قد عثر على جثث أقاربي [ومعهم هوياتهم الشخصية] وقد ألقى بها في سيارة العائلة في حي الزهراء، ومعهم جثتا رجلين محترقتان مجهولتا الهوية."

وبالمثل، عثر على جثث علي وإبراهيم خليفة، وجثة نسيبهما ماهر الأقرع (والثلاثة جميعاً في أواخر العشرينات من العمر ومتزوجين ولديهم أطفال صغار)، ومعهم ابن خالهم عبد القادر خلال، البالغ من العمر 16 سنة، في سيارتهم يوم 11 أغسطس/آب في منطقة الزهراء. وكان الأربعة قد فقدوا في 9 أغسطس/آب وهم في طريق عودتهم من حريتان، إلى الشمال من حلب. وأبلغ قريب لهم منظمة العفو الدولية ما يلي:

"ذهبوا إلى حريتان الأربعاء [8 أغسطس/آب] لزيارة عائلة ماهر وجلب الخبز، إذ قال ماهر إن الخبز أرخص بكثير في حريتان... وصباح الخميس، اتصلوا ليقولوا إنه لا يوجد خبز في حريتان وإنهم عائدون إلى حلب. ولم يصلوا بيوتهم أبداً، ولم تصلنا أخبارهم حتى الساعة 2 من يوم السبت [11 أغسطس/آب]، حيث تلقينا مكالمة من شخص غريب قال إن الأربعة قد اقتيدوا إلى مخابرات سلاح الجو. وعقب ساعتين، تلقينا مكالمة من غريب آخر أبلغنا أن سيارتنا كانت في حي الزهراء وأن فيها سبع جثث، وأنه قد طلب سيارة إسعاف لنقل الجثث إلى مشرحة مشفى الجامعة. وكان المتصل قد عثر على بطاقات الزيارة الخاصة بأحد أقاربي في السيارة.

وفي المشفى، وجدنا الجثث؛ وكانت أيديهم موثقة خلف ظهورهم، بينما اخترقت رصاصات جباههم. وكانت أجسادهم مغطاة بعلامات تشير إلى أنهم قد جلدوا بالكيبالات أو بالسياط، وكانت عين أحدهم متورمة.

وفي حالة أخرى، قبض على أحمد حكا، وهو صاحب دكان يبلغ من العمر 27 سنة وأب لطفلين صغيرين، على يد منتسبين لمخابرات سلاح الجو مساء 23 يوليو/تموز من بقالته في حي الزهراء. وأبلغ أحد أقاربه منظمة العفو ما يلي:

"كانت مظاهرة صغيرة مناهضة للحكومة قد خرجت للتو خارج المسجد المحلي عقب صلاة العشاء. وعاد [أحمد حكا] إلى دكانه وكان يشاهد قناة الجزيرة عندما دخل رجال أمن الدكان وصفعوه بسبب ذلك. ثم اقتادوه، وفي اليوم التالي عثر على جثته ملقاة مع ثلاث جثث أخرى بقرب دوار المالية، في حي الزهراء، ويدها موثقتان خلف ظهره. وتعرفنا على جثته من شريط الفيديو، ولكننا لم نتمكن من العثور على الجثة. كنا قد سمعنا أن هناك الكثير من الجثث في مشفى الجامعة، ولكنها مطوقة بقوات الجيش وخشينا أن يتعرض أي شخص يذهب إلى هناك للسؤال عن الجثة للاعتقال."

وأبلغ رجل قتل ثلاثة من
أقاربه خارج نطاق القضاء،
وجرح هو نفسه وترك
باعتباره ميتاً، منظمة العفو
الدولية ما يلي:



"كنت مع أقاربي في حافلة
صغيرة وأوقفنا بالقرب من مبنى
مخابرات سلاح الجو في حي
الزهراء في وقت مبكر من
الظهيرة. وكان من أوقفونا من
ميليشيا 'الشبيحة' ممن يعملون مع
مخابرات سلاح الجو. أخذونا

اعتقل أحمد حكا، 27 عاماً، على أيدي عناصر من المخابرات الجوية في ليلة 23
يوليو/تموز 2012، ثم تم إعدامه ميدانياً. © Private

بالسيارة إلى خارج المدينة وأخلوا سبيل النساء من عائلتنا اللاتي كن معنا. وقاموا بتكبير أيدي أقاربي الثلاثة ويديّ خلف ظهورنا بقبود بلاستيكية وجعلونا نركع على الأرض. ثم قاموا برشنا مستخدمين بنادق الكلاشنيكوف التي معهم وغادروا المكان. وفارق أقاربي الثلاثة الحياة. وتركوني معتقدين أنني قد مت، ولكنني بقيت حياً. أصابتنى رصاصة في ركبتي وأخرى في ذراعي وثالثة في ظهري قطعت قيد البلاستيك أيضاً. ومن العبارات التي تحدث بها من ألقوا علينا القبض، أعتقد أننا استهدفنا لأسباب ثأرية، فنحن في الأصل من قرية عرف عنها تأييدها الشديد للمعارضة وقتل فيها العديد من الجنود على أيدي الجيش السوري الحر قبل أيام." (أغفلنا أسماء الضحايا وتفاصيل أخرى للحالة لحماية أمن الشخص الذي نجا).
إن منظمة العفو الدولية قد دعت الحكومة السورية مراراً إلى وضع حد لمثل هذه الممارسات، التي ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ينبغي إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أعمال القتل غير القانوني على أيدي جماعات المعارضة المسلحة

في 31 يوليو/تموز 2012، قبض مقاتلون من المعارضة تابعون "للواء التوحيد" في حي باب النيرب، بحلب، على 14 من أفراد عشيرة بري يعتقد أنهم من أعضاء ميليشيا "الشبيحة" السيئة السمعة المسلحة من الدولة، ثم قاموا بتعذيبهم وبعد ذلك بإطلاق النار عليهم. وصوّر مقاتلو "لواء التوحيد" عملية الإعدام دون محاكمة هذه على شريط فيديو، كما صوروا عملية استجواب من أسروهم وتعذيبهم داخل مبنى "للضيافة" تملكه عشيرة بري، حيث قبض عليهم. وحملت جثث الرجال، بمن فيهم زعيم العشيرة، علي زين العابدين بري (المعروف باسم زينو بري)، علامات بادية للعيان على سوء المعاملة، وبما يشير إلى أنهم قد ضربوا عقب أسره. وانتشر شريط الفيديو الذي يصور الحادثة في سورية وفي أرجاء شتى من العالم على وسائل التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام الدولية وأثار موجة واسعة النطاق من الإدانة، بما في ذلك على لسان بعض المتحدثين باسم "الجيش السوري الحر". فأدان فهد المصري، رئيس وسائل الإعلام المركزية التابعة للجيش الحر، أعمال القتل في مقابلة تلفزيونية بثت في 1 أغسطس/آب وقال إن الجيش الحر قد فتح تحقيقاً في الحادثة، وإن المسؤولين عنها سوف يحاسبون.

وكانت هذه أشد الانتهاكات التي ارتكبتها مقاتلو المعارضة دويماً وأكثرها فظاعة، ولكنها ليس الوحيدة. فمع استمرار النزاع، ثمة بواعث قلق متزايدة بشأن ما يرتبكه مقاتلو المعارضة، ممن ينتمون إلى مجموعة متنوعة من جماعات المعارضة المسلحة العاملة في المدينة، من انتهاكات.

وقد دعت منظمة العفو الدولية قيادة "الجيش السوري الحر" إلى اتخاذ خطوات لوضع حد لمثل هذه الانتهاكات فوراً، ولضمان فتح تحقيقات محايدة ومستقلة وشاملة في هذه الحادثة وفي أي أعمال قتل أخرى للأسرى؛ وإلى تمرير نتائج التحقيقات إلى "لجنة الأمم المتحدة للتقصي" (المسؤولة عن مراقبة وتوثيق مثل هذه الحوادث ورفعها إلى مجلس حقوق الإنسان). ومن شأن هذا أن يكون مفيداً في إجراءات المقاضاة المحتملة، إذا ما أُحيل الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الهوامش

¹ زار مندوب المنظمة المواقع التي قصفت وتفحص مخلفات الذخائر المستخدمة في القصف، وقابل ناجين وأقارب للضحايا وشهود عيان وعاملين طبيين قاموا بإنقاذ الضحايا ومعالجتهم.

² تشمل هذه جماعات تنتمي إلى "لواء التوحيد" الشهير، الذي ما زالت روابطه "بالجيش السوري الحر" بحاجة إلى توضيح.

³ المناداة إلى الصلاة، وفي هذه الحالة المناداة للصلاة التي تعلن انتهاء يوم الصوم في شهر رمضان المبارك، الذي يمتنع فيه المسلمون عن الطعام والشراب حتى مغيب الشمس.

⁴ الإفطار، الذي يتناوله المسلمون في شهر رمضان المبارك عقب انتهاء يوم الصوم بعد الغروب.

⁵ آخر الوجبات ليلاً التي يبدأ بعدها الصيام مع طلوع الفجر في شهر رمضان المبارك.

⁶ وقعت إحدى أكثر الحالات شهرة في أواخر يونيو/حزيران 2012، عندما قبض منتسبو مخابرات سلاح الجو على ثلاثة أطباء شبان كانوا جزءاً من شبكة تقدم الرعاية الطبية الطارئة في مشفى ميداني سري للمتظاهرين الذي تطلق قوات الأمن النار عليهم. حيث عثر على جثثهم عقب أسبوع وقد احترقت، بينما قطعت أطرافهم وحملت جثثهم علامات إصابات بعبارات نارية في الرأس. أنظر: "سورية: مهنيون طبيون معتقلون يتعرضون للتعذيب والقتل في حملة حلب القمعية"، 26 يونيو/حزيران، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.amnesty.org/en/news/syria-detained-medics-killed-brutal-bid-silence-dissent-2012-06-26>